مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: تحديات الأمن الإنساني في ظل النظام العالمي الجديد
اسم الكاتب: م.م. سعد ماجد عبد الحسين جبار
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9809
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 11:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تحديات الأمن الإنساني في ظل النظام العالمي الجديد

The challenges of human security under the new world order

الكلمات المفتاحية: الأمن، الاستقرار الأمني، التنمية، الإستراتيجيات الأمنية، النظام العالمي.

Keywords: Security, stability, development, strategies of securities, world Syste.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.Co.2024.2.12

م.م سعد ماجد عبد الحسين جبار

الجامعة العراقية - كلية التربية

Asst.Inst.Saad Maid abd alhusain
AL-Iraqya University-Faculty of Education
Saad.m.abdulhussen@alirqia.edu.iq

ملخص البحث

Abstract

لقد تزايد الاهتمام بقضايا وحاجيات الإنسان إلى الأمن في التجمعات المعاصرة لما انطوى عليه عالم اليوم من متغيرات واسعة النطاق شملت كل مظاهر الحياة المجتمعية وخاصة القانونية والمادية والروحية، وإن كان ذلك لا يعني أنه لم يكن ثمة اهتمام بأمن الإنسان في الحضارات القديمة بل لقد حظي الدور الذي يقوم به رجال الشرطة والأمن في المجتمع منذ القدم بعناية معتبرة وفائقة، غير أن الشيء الملاحظ هو ما أصبح يتميز به دور أجهزة إنفاذ القوانين من موقف حاسم يتسم بالتأثير في كافة نظم المجتمع الدولي المعاصر بحيث أصبح الانشغال بقضايا الأمن يعبر عن الاهتمام بمستقبل المجتمع الإنساني ككل من خلال الإسهام في تحقيق آفاق التنمية في كافة مجالات وقطاعات المجتمع.

Abstract

There has been a growing interest in human security in contemporary societies because of the multiple charges related to all aspects of life, especially legal, material and spiritual .But this does not mean that there was no interest in human security in ancient civilizations. The police and security forces were part of social structure since ancient times however what is noticeable nowadays is that the role of security is enforced by law and decisive actions. In addition, the security becomes a big concern in contemporary societies.

المقدمـــــة

Introduction

لقد تزايد الاهتمام بقضايا وحاجيات الإنسان إلى الأمن الشامل في المجتمعات المعاصرة لما انطوى عليه عالم اليوم من متغيرات واسعة النطاق شملت كل مظاهر الحياة المجمعية وخاصة القانونية والمادية والروحية، وإن كان ذلك لا يعني أنه لم يكن ثمة اهتمام بأمن الإنسان في الحضارات القديمة بل لقد حظي الدور الذي يقوم به رجال الشرطة والأمن في المجتمع منذ القدم بعناية معتبرة وفائقة، غير أن الشيء الملاحظ هو ما أصبح يتميز به دور أجهزة إنفاذ القوانين من موقف حاسم يتسم بالتأثير في كافة نظم المجتمع الدولي المعاصر بحيث أصبح الانشغال بقضايا الأمن يعبر عن الاهتمام بمستقبل المجتمع الإنساني ككل من خلال الإسهام في تحقيق آفاق التنمية في كافة مجالات وقطاعات المجتمع وقد أثبت واقع الحال أن جهود الدول منفردة غير قادرة على مواجهة الأزمات مهما توافر لها من الإمكانات أمنية

واقتصادية وعلمية، وقد أدرك المجتمع الدولي المعاصر هذه الحقيقة وأنشأ أجهزة كما أبرم عديد الاتفاقيات الدولية والإقليمية للقضاء على أنواع معينة من الجرائم، وقد تطورت صور التعاون وأنشئت المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة في المجال الأمني من خلال إيجاد الآليات والأدوات التي تحقق التنسيق بين الأجهزة الأمنية والشرطية في الدول الأعضاء وتنمي آفاق التعاون الأمني في مجال مواجهة الأزمات والكوارث التي تقع في أي دولة من دول العالم، غير أن هذا التعاون لم يصل إلى المستوى المطلوب في بعض الجرائم الدولية التي تهدد الأمن الإنساني بمفهومه المعاصر .

اهمية البحث :

Research Importance:

ولما كان الأمن حاجة أساسية للأفراد كما هو ضرورة من ضرورات بناء المجتمعات ومرتكز فعال من مرتكزات التنمية الشاملة كان لابد من قيام الأجهزة الشرطية والأمنية بصفة عامة بتفعيل وتطوير دورها الاجتماعي والإنساني مع قطاعات المجتمع المختلفة لحماية الحقوق والحريات في ظل النظام والقانون من خلال توظيف منهاج التقدم العلمي والتكنولوجي فيما ينفع الإنسان ويحقق أمنه وسلامة وطنه

فرضية البحث:

Research hypothesis:

أن الدولة التي تجعل من ضمن أولوياتها صياغة إستراتيجية وطنية للأمن الإنساني فإنها تضع إطار عام لتنمية وازدهار المجتمع وذلك بتحديد الأهداف والمصالح الوطنية وأولويات العمل الأمني الوطني". وذلك عبر تطبيق البرامج والسياسات التي تؤسس لنظرة شمولية تعكس إحتياجات المجتمع وتطلعاته على اعتبار أن قياس مؤشرات رقي الأمم وحضارتها وتقدمها في عالم اليوم يكون من خلال استتباب الأمن والشعور به وصيانة كرامة المواطن.

اشكالية البحث:

Research problem:

إن سوء إدارة القطاعات الأمنية يؤدي إلى عدم قدرة الحكومة على ضمان الأمن لمواطنيها وخسارة مؤسسات الدولة لسلطاتها وكنتيجة لذلك قد يسعى المواطنون إلى الحصول على الأمن بطرق مختلفة تكون في معظمها غير قانونية ومقوضه لهيبة الدولة وشرعيتها.

هيكلية البحث:

Research strategy:

المبحث الأول اطار نظري ومفاهيمي

تضمن مطلبين الاول التعريف بمفهوم الامن الانساني والمطلب الثاني تعريف النظام الدولي وفق الطروحات الفكرية الحديثة

المبحث الثاني النظام الدولي و الامن الانساني (تبادل التأثير)

تضمن مطلبين الاول محددات النظام الدولي في فهم الامن الانساني

والمطلب الثاني النظام العربي ودوره في تحقيق الامن التنموي الانساني

المبحث الثالث : تحديات واشكاليات تطبيق الأمن الإنساني في عصر العولمة

تضمن مطلبين الاول التحديات والمطلب الثاني الاشكاليات في مسألة تطبيق الامن الانساني

ومن ثم الخاتمة والاستنتاجات

المبحث الاول

The First chapter

اطار نظري و مفاهيمي

Theoretical and conceptual framework

المطلب الاول: مفهوم الامن الانساني:

The first requirement: the concept of human security:

تستوجب عملية الإحاطة بمفهوم الأمن الإنساني الإحاطة بالمعنى اللغوي له، إذ ورد في الصحاح إن الأمن يعني: "الأمان والأمانة بمعنى أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان" كما ورد معنى امن في لسان العرب بأنه نقيض الخوف : والأمن ضد الخوف، آمن فلان يأمن أمنا وأمنا وأمانا فهو أمين وفي التنزيل العزيز(وآمنهم من الخوف .(وعليه يتضح لنا بأن الأمن يمثل أحد أهم ركائز الهرم الحاجاتي التي ترتكز عليها كثير من حاجات الإنسان وصولا إلى تحقيق الذات، أي أن الإنسان يحتاج إلى الأمن والطمأنينة من كيد الطغاة ومن تقلبات الجو ومن الزلازل أي أن الإنسان دائما بحاجة إلى الأمن، وتحقيق ذلك لم يعد عملية يسيرة وسهلة بل صعبة المنال ولم يعد ذلك الاهتمام حكرا على عدد من الباحثين بل امتد إلى إجراء المقابلات وانعقاد المؤتمرات بشأنه إلى حد إقراره على مستوى الرأي العام الوطني والدولي، وهذا يعني أن الأمن لم يعد مشكلة شخصية فحسب تنحصر مسؤوليتها ضمن نطاق عمل المشرفين والأجهزة الأمنية الحكومية بل امتدت أبعادها وانعكست على شتى ميادين الحياة[1]

أن مفهوم الأمن قد شهد تطورات عديدة فقد ارتبط على الصعيد الدولي منذ معاهدة ويستفاليا عام 1648 بضمان الدول لأمنها الذاتي، وتطور بعد ذلك إلى مفهوم الأمن الجماعي الذي شكل ركيزة أساسية ضمن محددات عمل منظمة الأمم المتحدة التي جاء ميثاقها متضمناً مجموعة مبادئ تضع

ضوابط للعلاقات الدولية إلى جانب توفير آليات للتصدي لأي محاولة خرق لنظام الأمن الجماعي، وهكذا فإن النظرة إلى الأمن قد انتقلت من الاهتمام بأمن الدول بشكل منفرد إلى الاهتمام بأمن المجتمع الدولي ككل، إلا أن مفهوم الأمن أضحى بحاجة إلى رؤية جديدة، فكيف بالمجتمع دولي أن يضمن أمنه إن لم يكن مؤسساً بشكل يأخذ بالحسبان أدق المخاطر وأحدثها انطلاقاً من أمن الأفراد ومروراً بأمن دولهم وانتهاء بالأمن الجماعي الدولي، ومن هنا جاء مفهوم الأمن الإنساني ليسد ثغرة في مواجهة التهديدات التي فرضها واقع العلاقات الدولية وتشابك مصالح أطرافها[2]

المطلب الثاني: مفهوم النظام الدولي الجديد:

The second requirement: the concept of the new international order:

إن النظام الدولي هو نمط التفاعل بين الفاعلين الدوليين في مختلف المجالات. والتفاعل المقصود هنا هو طبيعة العلاقات بين الدول، أما الفاعلون الدوليون فهم مجموعة من الأطراف، وهي: الدول، والمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يلعبون أدواراً دولية، كما هو الحال بالنسبة لقادة المنظمات الإرهابية أو تجار السلاح أو بعض الأشخاص الذين يملكون نفوذاً عالمياً بحكم طبيعة نشاطهم.

نخرج من هذا التعريف المبسط للنظام الدولي بأنه هو الأداة التي تساعدنا على فهم علاقات القوة بين دول العالم، وتوزيع هذه القوة فيما بينها. وتكمن أهمية النظام الدولي في أنه يعد البيئة التي تتم فيها العلاقات الدولية، وهي مهمة للغاية عندما يتم وضع السياسة الخارجية، إذ لا يمكن وضع هذه السياسة دون فهم البيئة الدولية المحيطة بالدولة والتي يمثلها النظام الدولي.

في ضوء هذا التعريف يمكن تصنيف القوة السياسية في النظام الدولي إلى ثلاثة أنواع:

أولاً: النظام متعدد القطبية:

يقوم هذا النظام على توازن القوى (الأقطاب)، حيث لا توجد فيه قوة سياسية واحدة تقوم بوظيفة القيادة داخل النظام الدولي. وتتم العلاقات بين القوى على أنها علاقات صراع وتنافس في الغالب بسبب غياب القوة القائدة.

ثانياً: النظام ثنائي القطبية:

يقوم هذا النظام على وجود قوتين سياسيتين تلعبان دور القيادة في النظام الدولي لأنهما تمثلان القوة الأعظم في النظام نفسه. واللافت في هذا النوع من النظام الدولي أن القوى السياسية المختلفة تتمحوران حول القوتين العظميين اللتين تحاولان استقطاب كافة القوى السياسية في العالم.

ثالثاً: النظام أحادي القطبية:

يقوم هذا النظام على سيطرة قوة سياسية واحدة فقط على كافة تفاعلات النظام الدولي، بمعنى احتكار طرف واحد للقوة السياسية في العالم. ويملك هذا الطرف نفوذاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً هائلاً بحيث يجعل من الصعوبة بمكان منافسته من قبل الأطراف الأخرى لفترة من الزمن.

ودائماً ما يتم تصنيف الدول في النظام الدولي إلى دول من ثلاثة أصناف: دول عظمى، ودول كبرى، ودول تابعة. والدولة العظمى هي الدولة التي تملك القوة السياسية وتستفرد بالنفوذ على النظام الدولي بأكمله. أما الدولة الكبرى فهي الدولة التي تملك نفوذاً كبيراً، ولكن ليست لديها القدرة على تبوء القوة الأولى على مستوى العالم، ورغم ذلك فإنها مرشحة لأن تكون قوة عظمى مستقبلاً. والدول التابعة هي مجموعة الدول التي لا تملك القوة السياسية لأن تكون دولاً كبرى، وعادة ما تتوزع هذه الدول في تبعيتها بين الدول العظمى والدول الكبرى.

بعد هذه المقدمة البسيطة فإنه من المهم فهم تطور النظام الدولي المعاصر الذي يؤرخه علماء السياسة والعلاقات الدولية بأنه بدأ في العام 1648 عندما تم توقيع معاهدة ويستفاليا التي أنهت الحروب الدينية التي كانت دائرة في القارة الأوروبية، وساهمت في تكوين الدول القومية في أوروبا بالشكل الذي صارت عليه الآن.

خلال الفترة الممتدة من معاهدة ويستفاليا وحتى الحرب العالمية الثانية اتسم النظام الدولي بالتعددية القطبية حيث كانت هناك مجموعة من القوى السياسية التي تتنافس وتصارع فيما بينها للسيطرة على القوة السياسية في العالم، مثل الدولة العثمانية، وإمبراطورية النمسا والمجر، وغيرها من القوى الأوروبية.

ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في العام 1945 تغيّر النظام الدولي وتحوّل إلى نظام الثنائية القطبية عندما دار الصراع في السيطرة على القوة بين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية وهو الصراع الذي يطلق عليه الحرب الباردة. واتسم الصراع نفسه باستقطاب القوتين الأعظم (موسكو، وواشنطن) لكافة دول العالم التي صارت تابعة لأحد القطبين الرئيسين.

في العام 1991 شهد العالم تحولاً مهماً عندما سقط الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، وعلى الفور تغيّر النظام الدولي من نظام الثنائية القطبية إلى النظام أحادي القطبية الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، وهي الحالة التي لا تزال سائدة في النظام حتى اليوم. إذ لا يوجد طرف دولي ينافس

الولايات المتحدة، ولذلك يطلق عليها لدى خبراء العلاقات الدولية وعلماء السياسة بأنها القوة الأعظم في العالم.

ولا يزال الجدل دائراً بين الباحثين بشأن مستقبل النظام الدولي، ومدى إمكانية استمرار حالة الأحادية القطبية مستقبلاً مع ظهور العديد من التوقعات بتحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب من جديد خلال العقود المقبلة وسط وجود مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى احتمال تراجع نفوذ القوة الأعظم، وظهور قوى سياسية جديدة في عدد من القارات.[3]

المبحث الثاني

The second chAPTER

النظام الدولي و الامن الانساني (تبادل التأثير)

International order and Human Security (mutual influence)

المطلب الاول: محددات النظام الدولي في فهم الامن الانساني:

The first requirement: the determinants of the international system in understanding human security:

تشهد العلاقات الدولية تداخلا وتشابكا أسفر عن وجود مخاطر جديدة يمكن أن تطال الأفراد قبل دولهم الأمر الذي استدعى انبثاق مفاهيم حديثة تنسجم مع متطلبات هذه المرحلة، وما دام أن تحقيق الأمن قد شكل ركيزة أساسية في تفكير الإنسان فهو يسعى للتمتع به والعيش في ظروف يتمكن في ظلها من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وتنمية مقدراته وتطوير المعطيات التي يوفرها محيطه ليكون ذلك خطوة في سبيل تطور وازدهار البشرية، كون ان الحاجة إلى الأمن حاجة أساسية لاستمرار الحياة وديمومتها وعمران الأرض التي استخلف الله سبحانه وتعالى عليها بني آدم وانعدام الأمن يؤدي إلى القلق والخوف ويحول دون الاستقرار والبناء ويدعو إلى الهجرة والتشرد وتوقف أسباب الرزق مما يقود إلى انهيار المجتمعات ومقومات وجودها، وقد قيل" نعمتان عظيمتان لا يشعر الإنسان بقيمتهما إلا إذا فقدهما؛ وهما الصحة في الأبدان والأمن في الأوطان ."وقد شاع قي ظل المتغيرات الدولية الراهنة مصطلح الأمن القومي الشائع في العلوم الإنسانية والذي يعبر عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة؛ حيث برزت العديد من الآراء والنظريات حول مفهوم الأمن القومي والأسس التي يعتمد عليها وظهرت مجموعة من المفردات كالأمن الاستراتيجي القائم على نظريات الردع والتوازن والأخطار المحتملة والتحرك الإستباقي واحتواء الأزمات، وأصبح تعريف الأمن وفقا لهذا المفهوم حسبما أوردت دائرة المعارف البريطانية يعني: " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"، في حين رأى بعض الباحثين أن الأمن

يعني " حفظ حق الأمة في الحياة."[4] ولم يتوصل المنتظم الدولي إلى تعريف متفق عليه لمفهوم الأمن الإنساني أو حتى إلى توافق حول مضمونه فهو أحد المفاهيم التي بدأ تداولها مع بدايات القرن الماضي في ظل مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، ورغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي، ورغم أن الأفكار التي استلهم منها كانت قد نضجت عبر ما يقارب القرن والنصف من عمر البشرية إلا أنه أخذ بالتبلور كمفهوم له كيانه المستقل وكمصطلح جديد بعد الحرب الباردة[5] فمنذ تسعينيات القرن العشرين أستعمل الأمن الإنساني من قبل عدد كبير من الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بصفته ركيزة لوصف برامج عمل هذه المنظمات ونشاطاتها وتأطيرها ووسيلة للربط بين عدد كبير من المبادرات السياسية وإضفاء المزيد من التناسق عليها، حيث انبثقت العديد من الرؤى حول ضرورة إيجاد مبدأ للأمن يواجه التحديات الجديدة خاصة ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فجاء مفهوم الأمن الإنساني الذي يتمحور حول ضمان أمن الأفراد ليعمل إلى جانب التصورات الأمنية التقليدية التي تتمحور حول ضمان أمن الفرد لكن ضمن إطار أوسع يتمثل بدولته أو مجتمعه[6].

وضمن هذا السياق يرى الدكتور "عمر سعد الله": "بأن تعبير النظام العالمي الجديد يطلق على البني والقواعد التي ظهرت بعد حرب الخليج الثانية **1991**والتي تسخر قوى العولمة لخدمة الإستراتيجية الإمبريالية المعادية لحق الشعوب في تقرير مصيرها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي وترمي من خلاله إلى المس بمبادئ القانون الدولي الإنساني و الشرعية الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتلويح بالحرب، بل والتدخل العسكري في العديد من الدول تحت ذريعة محاربة الإرهاب " ويطرح النظام العالمي الجديد بدائل لنظام الدولة الراهنة تتمثل في دولة عالمية وحكومة عالمية التي هي نفسها نتاج لها أو إيجاد منظمات سياسية رسمية، وبذلك فإن النظام العالمي الجديد يطرح صيغة لفكرة الحكم الذي يتخطى الحدود القومية والتي تختلف تماما عن نظام الدولة الراهنة[7]. ويعرف الفقيه الأمريكي " نعوم تشومسكي" النظام العالمي الجديد بأنه " :نظام يقوم على أساس سيطرة ثلاث قوى على الاقتصاد العالمي سيطرة قوة أحادية في الجانب العسكري على العالم " ثم يعلق: " إن إخضاع الولايات المتحدة للدول الضعيفة لنفوذها العسكري والسياسي التي تعرض لها بلد تجاسر على القيام بعمل مستقل عن ملكوت ذاك النفوذ وخدمات المرتزقة البريطانيين والأمريكيين في المستقبل وهي المعالم القادمة للنظام العالمي الجديد." [8]

المطلب الثاني: الأمن التنموي الانساني على المستوى الإقليمي العربي:

The second requirement: human development security at the Arab regional level:

إن توافر الأمن والحماية للإنسان حق من حقوق الإنسان منذ القديم ولا يقتصر الأمن على حماية النفس من الاعتداء عليها فحسب بل يدخل في معنى الأمن أمور كثيرة جامعها (الخوف) من جهة ما تسبب القلق الحياتي للإنسان، فالحصول على الحقوق الحياتية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وتعليم وتطبيب تدخل في معنى الأمن، وتحقيقا لهذا المسمى فقد عمدت بعض الدول ومن بينها الجزائر إلى إدخال ما يسمى بـ(الأمن الغذائي) في برامجها وذلك)لتوفير الغذاء وإدخال ما يسمى (بالضمان الاجتماعي) لتوفير التطبيب[9]، وخلال العقود الثلاثة الماضية حققت بعض الدول العربية ومنها الجزائر إنجازات هامة في مجالات الإنماء والاقتصاد والتطور الاجتماعي، لكن أغلب المجتمعات العربية ما زالت تواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية عميقة تردد حاضر العرب ومستقبل أجيالهم القادمة تندرج كلها ضمن مفهوم الأمن الإنساني الذي قدمه تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 1994 كعدسة كاشفة يتفحص من خلالها عن كثب أوضاع التنمية الإنسانية في العالم، وقد أصبح هذا المفهوم الذي يركز على الظروف الداخلية التي يجب توافرها لضمان الأمن الشخصي والسياسي للأفراد الشغل الشاغل للدول الحديثة والذي يشمل المشاركة السياسية التنافسية ما بين القوى والفعاليات السياسية المختلفة بالإضافة إلى حرية الوصول للطعام والعناية الصحية والتعليم والإسكان وحماية حقوق الإنسان.[10]

ومنذ مطلع العام 2002 وضع تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول قادة العالم العربي أمام مسؤولية في التعاطي مع تحديات عصر العولمة والثورات المتسارعة في جميع الحالات، وبعد سبع سنوات صدر التقرير الخامس برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساهمة نحو (100) خبير وأكاديمي عرب وأجانب متخصصين في شؤون العالم العربي تحت عنوان (تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية) حيث عرف أمن الإنسان بأنه: " تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا والواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته " وحدد عناصر سبعة رأى أنها سبب هشاشة البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المنطقة العربية نذكرها باختصار لأهميتها على النحو الأتي :أولها، الأمن الاقتصادي الذي يتهدده تراجع المستوى المعيشي والفقر وثانيها، الأمن الغذائي الذي يتهدده الجوع والمجاعة وثالثها، الأمن الصحي الذي تتهدده أشكال الأذى والأمراض المختلفة ورابعها، الأمن البيئي الذي يتهدده التلوث واختلال التوازنات الايكولوجية ونضوب الموارد وخامسها،

الأمن الشخصي الذي تتهدده الجريمة والعنف والجرائم المستحدثة على وجه الخصوص وسادسها، الأمن السياسي الذي يتهدده القمع بكل أشكاله البدنية والمعنوية وسابعها، الأمن الاجتماعي الذي تتهدده الصراعات الإثنية والطائفية والعرقية وغيرها[11]

وبناءً على ما سبق نخلص إلى حقيقة مفادها أن الأمن أصبح أساس التنمية الفعالة والمستدامة، ولتحقيق هذه الوظيفة لابد من توفر الكوادر المدربة القادرة على أن تعمل في إطار عمل مؤسساتي ووفق المعايير الدولية التي حددها القانون الدولي، وينتج عن غياب دور الدولة في القطاع الأمني انتشار الأسلحة في مما يزيد من معدلات الجريمة فيه، وفي كل الأحوال لا ينتظر من نظام لا يشعر فيه الفرد بالأمن أو لا تستطيع الحكومة إنفاذ القانون وحماية الوطن والمواطن أن يكون نظاماً داعما للديمقراطية وحقوق الإنسان كما لا يتصور أن تجري فيه إجراءات مستنده إلى مبدأ الشفافية أو مراقبة المجتمع المدني، ويعتبر العامل الاقتصادي عاملا شديد الصلة بالأمن فلا إنتاج ولا تنمية دون أمن .

المبحث الثالث

The Third chapter

تحديات واشكاليات تطبيق الأمن الإنساني في عصر العولمة

Challenges and problems of implementing human security in the era of globalization

المطلب الاول: تحديات تطبيق الامن الانساني:

The first requirement: Challenges of implementing human security in the era of globalization:

إن السياسة الغربية في التعامل مع دول العالم الثالث في مجال حقوق الإنسان لم تتغير على مدى الخمسين سنة الماضية وما الحملة التي تشنها الدول الغربية على هذه الشعوب بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا محاولة منها لإعادة تشكيل السلبية والطاعة المطلوبة من الشعوب والأمم وفق صيغ وأشكال جديدة لاعتماد شرعية التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والذي يشكل في نظرنا عدوانا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية المتضمنة لهذه الحقوق وجناية على القانون الدولي وعلى الإنسانية جمعاء .وإن نظرة واعية لواقع حقوق الإنسان في عالمنا المعاصر وخاصة في الغرب تبين بجلاء فشل الحضارة الغربية المعاصرة في عطائها للإنسانية في مجال حقوق الإنسان فالغرب في ظل قوانينه الوضعية من الجانب الروحي يتخبط اليوم في مستنقع الجريمة والعنصرية، وما الجرائم المرتكبة في قلب أوروبا والكثير من بلدان العالم ضد المسلمين وغيرهم إلا دليل على ذلك، فقد مارست العديد من الأنظمة الغربية أعمالاً إجرامية في حق الشعوب استنادا إلى قوانين كانت هي من وراء وضعها .ففي تقرير

صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان) :عولمة ذات وجه إنساني Human a with Globalization Face) أكد التقرير على أنه: على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشرى في كافة المجالات نظرا لسرعة انتقال المعرفة وانتقال التكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات و تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشرى في القرن الحادي والعشرين، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء وقد حدد التقرير سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة تتمثل في:

1. عدم الاستقرار المالي: والمثال البارز على ذلك الأزمة المالية في جنوب شرقي آسيا منتصف عام1997 وكذا الأزمة المالية العالمية عام 2008 إذ أكد التقرير على أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال فإن أزمات مالية مماثلة يتوقع لها أن تحدث
2. غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل: حيث دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى إتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية وهو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي
3. غياب الأمان الصحي: فسهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال وانتشار الأمراض كالإيدز وعديد الأمراض الأخرى، حيث يشير التقرير إلى أنه في عام 1998 بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم حوالي (33) مليون فرد منهم (06) ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام 1998 وحده
4. غياب الأمان الثقافي: إذ تقوم عملية العولمة على امتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية، وقد أكد التقرير على أن انتقال المعرفة وامتزاج الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة تقوم على انتقال المعرفة والأفكار من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة وفي أحيان كثيرة تفرض الأفكار والثقافات الوافدة تهديدا على القيم الثقافية المحلية
5. غياب الأمان الشخصي: ويتمثل في انتشار الجريمة المنظمة التي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيا الحديثة في التمدد والانتشار عبر الحدود الوطنية.
6. غياب الأمان البيئي: وينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة التي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة وخاصة النفايات النووية ومخلفات التصنيع لشركات الدولية عبر الحدود الوطنية
7. غياب الأمن السياسي والمجتمعي: حيث أضفت العولمة طابعا جديدا على التراعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود وهو ما أضفى عليها تعقيداً وخطورة شديدين كما انتعش دور

شركات الأسلحة التي أصبحت في بعض الأحيان تقوم بتقديم تدريب للحكومات ؛ وهو ما يمثل تهديدا خطيرا للأمن الإنساني.[12]

المطلب الثاني: اشكاليات تطبيق الامن الانساني:

The second requirement: the problems of applying human security:

إذا كان مطلوب من جميع مؤسسات الدولة (تشريعية وقضائية وتنفيذية (احترام وحماية حقوق الإنسان وصونا والدفاع عنها وتوفير الضمانات الكفيلة برعايتها، فإن الأجهزة الشرطية والأمنية مطلوب منها نفس الدور ولكن بدرجة أكبر كون هذه الأجهزة تقوم بموجب القانون أو بدونه في العديد من البلدان بأعمال قسرية تنطوي على القسوة والشدة ويتم استعمال القوة من قبلها بشكل مفرط في بعض الأحيان، كما تقوم هذه الأجهزة ببعض الإجراءات القانونية الماسة بالحريات الشخصية مثل القبض والتفتيش والاستجواب وانتزاع الاعترافات أثناء مباشرة التحريات الجنائية .ومن جهة أخرى فإن هذه الأجهزة تكون في مواجهة مباشرة مع الأفراد سواء بشكل جماعي مثل التظاهرات أو الاعتصامات أو المسيرات السلمية أو بشكل فردى من خلال مراجعة الأفراد لمراكز الشرطة كمشتكين أو مشتكي عليهم أو شهود، هذه المواجهة تفرض على الدولة وأجهزة الشرطية احترام حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، من هنا تعتبر هذه الأجهزة من أهم الآليات الوطنية التي يتوجب عليها احترام حقوق الإنسان خصوصاً في الفترات التي تشهد تنامي ظاهرة التظاهرات والاعتصامات السلمية من أجل تطبيق معايير الديمقراطية العالمية والمطالبة بالتغيير والإصلاح[13]، فعلى سبيل المثال ومع التسليم بما يمكن أن تساهم به برامج توعية أفراد الشرطة بمعايير حقوق الإنسان – سواء عبر إدخالها في مقررات أكاديميات ومدارس الشرطة، أو عبر تنظيم دورات علمية وورش عمل– من رفع درجة إلمامهم بتلك المعايير وهو ما يأمل معه أن ينعكس في احترامهم لتلك المعايير، إلا أنه لا توجد أية شواهد حقيقة على صدق هذه الفرضية فقد تم خلال العقد الأخير تدريب عشرات الآلاف من أفراد الشرطة في عدد من أكثر الأنظمة العربية انتهاكا لحقوق الإنسان ولا يوجد أي مؤشر على انعكاس ذلك إيجابا على أداء أجهزة الشرطة في تلك الدول، ويمكن معه القول أنه في ظل غياب الإرادة السياسية للنهوض بحالة حقوق الإنسان بما في ذلك محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات فإن الجانب الأكبر من جهود رفع وعي العاملين بالأجهزة الأمنية هو بمثابة حرث في البحر.[14]، وقد وضعت منظمة العفو الدولية بالاشتراك مع مسؤولى الشرطة والخبراء من شتى البلدان المعايير العشرة الأساسية في مجال حقوق الإنسان والموجهة إلى الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وهي القائمة على مواثيق الأمم المتحدة الخاصة بإنفاذ القوانين والعدالة الجنائية وحقوق الإنسان،

والمقصود أن تكون وثيقة يسهل الرجوع إليها وبسرعة لا أن تكون شرحا كاملا أو تعليقا وافيا على إمكان تطبيق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بإنفاذ القوانين، وترمي هذه الوثيقة إلى رفع مستوى الوعي بين المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان والصحفيين والمنظمات غير الحكومية ببعض المواثيق الأساسية التي يجب أن تمثل جانبا من جوانب أي تدريب في مجال السياسات وممارسات الأجهزة الأمنية والشرطية، ومن المأمول أن تتمكن سلطات الشرطة من استخدام هذه المعايير الأساسية العشرة كنقطة انطلاق لإعداد الإرشادات التفصيلية لأساليب التدريب والمراقبة لسلوك العاملين بالشرطة، ولا شك أن من واجب جميع رجال الشرطة أن يكلفوا التزام جميع زملائهم بالمعايير الأخلاقية لمهنتهم فالمعايير المبينة هنا ذات أهمية أسياسية للنهوض بتلك المسؤولية [15]، وقد أرست مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ الأنظمة القوانين والقواعد النموذجية الدنيا و مجموعة المبادئ عددا من المبادئ والشروط التي يتوقف عليها الموظفين بمهام إنفاذ القوانين بصورة إنسانيه ومنها :. أن تكون كل هيئة إنفاذ القوانين وخاصة الأجهزة الشرطية ممثلة للمجتمع كله وأن تستجيب له وتخضع لمساءلته

أن الحفاظ الفعال على المعايير الأخلاقية بين الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين يعتمد على وجود مجموعة من القوانين القائمة على أسس علمية وفكرية سليمة ومقبولة لدى الجماهير وذات طابع إنساني؛ وان كل موظف مكلف بإنفاذ القوانين جزءا من نظام العدالة الجنائية الذي يرمي إلى منع الجريمة والحد من وقوعها ومن ثم فإن لسلوك كل موظف تأثيره على النظام كله؛ . يجب أن تلتزم كل هيئة من هيئات إنفاذ القوانين بنظام يكفل تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويجب أن يكون من حق الجمهور أن يفحص الإجراءات التي يتخذها الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين؛ . لن تكون لمعايير السلوك الإنساني من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين قيمة عملية إلا إذا آمن كل منهم بمضمونها ومعناها من خلال التعليم والتدريب، وتأكد ذلك من خلال الرقابة[16]، تحقيق الأمن على أرضها ، ولكن تأبى جماعات من الناس إلا أن تساهم في القضاء على الأمن وتسئ إلى كيانها و مجتمعاتها[17]

الخاتمـــــة

Conclusion

يرتكز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان، وكذلك تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، والاقتراب الرئيسي هنا هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال اتباع سياسات تنموية رشيدة، وأن التهديد العسكري ليس الخطر الوحيد، لكن يمكن أن يأخذ التهديد

شكل الحرمان الاقتصادي، وانتقاص المساواة المقبولة في الحياة، وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية. فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وصون حقوق الإنسان وحرياته، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون .ولعل من المفيد في ختام هذا البحث الإشارة إلى أن رسالة الأجهزة الأمنية، . وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد قد تطورت تبعا لتطور أهداف المؤسسة الشرطية نفسها نظراً لما استجد على مر العصور من ظروف ومتغيرات فرضت متطلبات أمنية جديدة كان لا بد للمؤسسة الشرطية الاستجابة لتلك الظروف والمتغيرات وأن تعمل على استيعابها وتضمينها لبرامجها الأمنية.

الاستنتاجات:

Advantages:

وإن التحديات المستجدة للأجهزة الأمنية لمواكبة المتغيرات المحلية والدولية جعلها تعمل جاهدة على تطوير نفسها وتحديث وسائلها لتظل على الدوام قادرة على القيام بدور فاعل للوصول إلى غاياتها المنشودة، وهذا هو التحدي الكبير الذي عليها أن تتقبله وأن تعد نفسها لتحمل تبعاته بكل أمانة واقتدار، فالمؤسسة الشرطية أمام زيادة المشكلات الأمنية وتعقدها عاماً بعد عام، من جراء التطور السكاني والانفتاح على العالم وزيادة قنوات الاتصال، تجد نفسها مضطرة لاتخاذ سلسلة من الإجراءات الوقائية العلاجية للمشكلات الاجتماعية والأمنية، وأن تدعم جهود مختلف المؤسسات الاجتماعية والتربوية والإعلامية والاقتصادية الحكومية والخاصة في نشر الوعي الأمني، والتعاون والتنسيق مع هذه الهيئات والمؤسسات لوضع إستراتيجية أمنية شاملة، يكون للشرطة الدور الرئيس في الإشراف والمتابعة والتقييم، ومن هذه المتطلبات برز مفهوم الأمن الشامل ليضيف إلى أجهزة الأمن مسؤوليات أخرى وليعمق دورها في خدمة المجتمع لتستوعب دورها التقليدي وتضيف إليه وتغنيه بعناصر ضرورية وأبعاد جديدة تحقق مجتمعة مفهوم الأمن الشامل.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) سلطان أحمد خليف، ونوال يونس محمد، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ،العدد (4)، العدد (10)، العراق ،2008 ص23

(2) خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ا لد (28)، العدد (02)، دمشق ،2012 ص 524

(3) ما هو النظام الدولي؟متاح على الرابط(https://www.bipd.org/publications/Articles/1106153.aspx) اخر زيارة 2024/4/4

(4) سلطان أحمد خليف، ونوال يونس محمد، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ا لد (4)، العدد (10)، العراق ،2008 ص23

(5) Alice Edwards, Human Security and the rights of refugees: transcending territorial and disciplinary borders, Michegan Journal Of International Law, Vol.30, p763.

(6) كيت كراوز، الأمن البشري في الوطن العربي :كيف يبدو إلى ملاحظ خارجي، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، ،2002 ص69/71

(7) عمر سعد االله، معجم في القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ،2005 ص 453

(8) عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد (الثابت والمتغير)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر ،2003 ص 1

(9) إسماعيل يحي رضوان عدارية، مبادئ حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية مبنية على التكريم والعدل، مجلة كلية أصول الدين (الصراط)، السنة الثانية، العدد الثالث، سبتمبر ،2000 ص 8

(10) العبود نضال، مفهوم الأمن الإنساني، مقال منشور في مجلة الحوار المتمدن الإليكترونية، العدد (1576 –(***http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?/ 2006***

(11) عبد االله تركماني، تحديات الأمن الإنساني في العالم العربي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ،2724 بتاريخ 2017/7/14

(12) United Nations, World Ministerial Conference On Organized Transnational Crime, Napoli, Italy:21/23 November 1994.p 12

(13) محمد الطراونة، الشرطة وحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، النشرة الإلكترونية، العدد ،18 ص30 0

(14) علاء قاعود، التحول من أجهزة أمنية للنظام الحاكم إلى مؤسسات أمنية لدولة حديثة، منظمة العفو الدولية، النشرة الإلكترونية، العدد ،18 ص 03

(15) منظمة العفو الدولية، معايير أساسية لحقوق الإنسان موجهة إلى الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وثيقة رقم: PO1998/04/30

(16) منظمة العفو الدولية، المرجع السابق، وثيقة رقم: POL1998/04/30

(17) أضواء بنت عبد االله آل سعود، نعمة الأمن في ا تمع، ورقة عمل مقدمة في مقياس النظام السياسي في الإسلام، الرياض، دون سنة، ص20 0

المصـــــــادر

References

اولا: الكتب العربية والمعربة:

I. أضواء بنت عبد االله آل سعود، نعمة الأمن في المجتمع، ورقة عمل مقدمة في مقياس النظام السياسي في الإسلام، الرياض، بلا،

II. عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد (الثابت والمتغير)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر ،2003

III. عمر سعد االله، معجم في القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ،2005

ثانيا: البحوث والدراسات:

I. إسماعيل يحي رضوان عدارية، مبادئ حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية مبنية على التكريم والعدل، مجلة كلية أصول الدين (الصراط)، السنة الثانية، العدد الثالث، سبتمبر ،2000

II. خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (28)، العدد (02)، دمشق ،2012

III. سلطان أحمد خليف، ونوال يونس محمد، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد (4)، العدد (10)، العراق ،2008

IV. سلطان أحمد خليف، ونوال يونس محمد، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (4)، العدد (10)، العراق ،2008 ص23.

V. علاء قاعود، التحول من أجهزة أمنية للنظام الحاكم إلى مؤسسات أمنية لدولة حديثة، منظمة العفو الدولية، النشرة الإلكترونية، العدد ،18

VI. محمد الطراونة، الشرطة وحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، النشرة الإلكترونية، العدد ،18

VII. منظمة العفو الدولية، معايير أساسية لحقوق الإنسان موجهة إلى الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وثيقة رقم: PO1998/04/30

ثالثا: الكتب الاجنبية:

I. United Nations, World Ministerial Conference On Organized Transnational Crime, Napoli, Italy:21/23 November 1994.

II. *(Alice Edwards, Human Security and the rights of refugees: transcending territorial and disciplinary borders, Michegan Journal Of International Law, Vol.30,*

رابعا: المواقع الالكترونية:

I. **عبد الله تركماني، تحديات الأمن الإنساني في العالم العربي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2724، بتاريخ 2017/7/14**

II. **العبود نضال، مفهوم الأمن الإنساني، مقال منشور في مجلة الحوار المتمدن الإليكترونية، العدد (1576–**

III. **ما هو النظام الدولي؟ متاح على الرابط(*https://www.bipd.org/publications/Articles/1106153.aspx*) اخر زيارة 2024 /4/4**

IV. *http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?/ 2006*

References

First: Arabic and Arabic books:

I. *Adwaa Bint Abdullah Al Saud, The Blessing of Security in Society, a working paper presented in the Scale of the Political System in Islam, Riyadh, No*

II. *Abdul Qadir Raziq Al-Makhadmi, The New International Order (Fixed and Variable), second edition, Office of University Publications, Ben Aknoun, Algeria, 2003.*

III. *Omar Saadallah, A Dictionary of Contemporary International Law, first edition, Office of University Publications, Ben Aknoun, Algeria, 2005.*

Second: Research and studies:

I. *Alaa Qaoud, The Transformation from the Security Services of the Ruling Regime to the Security Institutions of a Modern State, Amnesty International, Electronic Bulletin, Issue No. 18.*

II. *Amnesty International, Basic Human Rights Standards for Law Enforcement Officials Document No. 04/30/1998 PO*

III. *Ismail Yahya Radwan Adaria, Principles of Human Rights in Islamic Sharia Based on Honor and Justice, Journal of the Faculty of Fundamentals of Religion (Al-Sirat), Second Year, Third Issue, September, 2000*

IV. *Khawla Mohieddin Youssef, Human Security and Its Dimensions in Public International Law, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Issue (28), Issue (02), Damascus, 2012*

V. *Muhammad Al-Tarawneh, Police and Human Rights, Amnesty International, Electronic Bulletin, No. 18*
VI. *Sultan Ahmed Khalif, and Nawal Younis Muhammad, Human Security and Environmental Challenges, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Issue (4), Issue (10), Iraq, 2008.*
VII. *Sultan Ahmed Khalif, and Nawal Younis Muhammad, Human Security and Environmental Challenges, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Issue (4), Issue (10), Iraq, 2008, p. 23.*

Third: Foreign books:

I. *United Nations, World Ministerial Conference On Organized Transnational Crime, Napoli, Italy:21/23 November 1994.*
II. *United Nations, World Ministerial Conference On Organized Transnational Crime, Napoli, Italy:21/23 November 1994.*

Fourth: Websites:

I. *Abdullah Turkmani, Human Security Challenges in the Arab World, Al-Hiwar Al-Mutamaddin Magazine, Issue No. 2724, dated 7/14/2017*
II. *Al-Aboud Nidal, The Concept of Human Security, an article published in Al-Hiwar Al-Mutamaddin electronic magazine, issue (1576-*
III. *What is the international system? Available on ipd.org/publications/Articles/1106153.aspx*
IV. *Last visit: 4/4/2024*
V. *http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?/ 2006*